الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4540 | الثلاثاء | 13 رمضان 1444 هـ | 4 أبريل 2023 م | السنة السادسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

خلال مشاركته باجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

الملا: «أوبك بلس» تركز على دعم استقرار أسواق النفط

الخفض الطوعي يأتي في إطار التحرك الاستباقي لمواجهة تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية

الهاجري: توقيت القرار "حرج" بالنسبة للولايات المتحدة التي تحاول إعادة ملء الخزانات الإستراتيجية

تـرأس نـائـب رئـيـس مجلس الـوزراء ووزيـر النفط الدكتور بدر حامد الملا، وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الثامن والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JMMC)، والذي عُقد أمس الاثنين افتراضيا عن بُعد، وقد تَضمّنَ محافظ دولة الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة أوبك الشيخ عبد الله صباح سالم الحمود الصباح.

وقـال الملا في بيان صحافي صادر عن وزارة النفط، أن أوبك بلس تركز على دعم استقرار أسواق النفط، مشيراً إلى ان أوبك بلس مستمرةٌ في سياسة خفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميا حتى نهاية 2023، كما تقرر في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين لأوبك بلس (ONOMM) في الخامس من أكتوبر 2022.

وأشاد الدكتور الملا في مبادرة الدول المشاركة في الخفض الطوعي تحت اتفاق أوبك بلس التي سيتم العمل بها من شهر مايو القادم الى نهاية عام 2023 وتأتي في إطار التحرك الاستباقي لدعم استقرار أسواق النفط وسط تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية المتواصلة، مثل الوتيرة السريعة لارتفاع معدلات الفائدة العالمية ومستويات الدين العالمي والازمه المصرفية والتطورات الجيوسياسية.

الكوح: قرار جريء وناجح يصب في مصلحة الدول المنتجة للنفط ويحقق توازن بين معدلات الطلب ومستويات الانتاج

خبراء ومختصون

أكد خبراء ومتخصصون كويتيون في شؤون النفط والطاقة أن قرارات خفض إنتاج النفط بشكل طوعي التي اتخذتها أمس عدة دول مصدرة للنفط ضمن تحالف (أوبك +) اعتبارا من مايو المقبل وحتى نهاية العام الحالي تستهدف تحقيق التوازن في الأسواق النفطية.

وقال هولاء الخبراء إن كمية الخفض الطوعي التي قررها بعض أعضاء تحالف (أوبك +) بلغت نحو مليون و650 ألف برميل واستحوذت السعودية وروسيا على الحصة الأكبر من هذا الخفض بواقع 500 ألف برميل يوميا لكل منهما.

وأوضح عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التكنولوجية الدكتور مبارك الهاجري أن هذا الاعلان كان "صدمة" وصل صداها للأسواق العالمية في محاولة واضحة لكسر الحاجز السعري "والنفسي" لخام برنت عند مستوى 80 دولارا.

وذكر الهاجري أن خفض الانتاج كان غير متوقع حسب ما تردد عن قادة (أوبك +) في الأيام الماضية عن عدم إجراء تغييرات في سياساتهم النفطية والابقاء على خطة شهر (مارس – أبريل 2023) مبينا أن هذا القرار قد تكون آثاره طفيفة إذا تباطىء الاقتصاد العالمي بسبب سياسات التشديد النقدي وارتفاع مؤشرات التضخم.

وبين أن هناك ضبابية في المشهد الاقتصادي النفطي لعدة أسباب أبرزها التقارير الأولية التي تشير إلى انتاج التحالف نحو مليوني برميل أقل من سقف الإمدادات المتفق عليه مع توقعات بأن يستمر النقص في الوصول إلى سقف الانتاج.

وأفاد بأن الأسباب تتضمن أيضا المخاوف المتزايدة من حدوث ركود في وقت لاحق من هذا العام في أعقاب أزمة الإفلاس التي تواجه عدة بنوك أمريكية وأوروبية إضافة إلى الاضرابات التي تشهدها فرنسا بما في ذلك المصافي.

وزير النفط بدر الملا

ورأى أن توقيت قرار الخفض كان "حرجا" بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول إعادة ملئ الخزانات الاستراتيجية إذ وصلت مخزوناتها لمستويات منخفضة لم تشهدها منذ عام 1980 بعد قرار السحب التاريخي في أكتوبر العام الماضي الرامي لكبح ارتفاع أسعار الوقود.

من ناحيته قال أستاذ هندسة البترول بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور أحمد الكوح إن قرارات خفض الانتاج الصادرة كانت "مفاجئة" لجميع الأوساط النفطية.

وبين الكوح أن الانظار كانت تتجه لاجتماع (أوبك) اليوم إذ تشير التوقعات إلى نجاح الاجتماع في تثبيت الانتاج وعدم إحداث أي تغيير.

السالم: دول الخليج تسعى منذ عقود لضمان ديمومة الصادرات النفطية لمختلف دول العالم

وأشاد "بالقراءة السريعة" من قبل (أوبك +) للساحة الاقتصادية والطلب العالمي على النفط خصوصا بعد إعلان مجموعة من البنوك العالمية لإفلاسها وزيادة التوقعات حول حدوث انخفاض للاستهلاك النفطي العالمي خلال الفترة المقبلة.

ورأى أن الحركة الاستباقية بخفض الانتاج "قرار جريء وناجح" إذ يصب بمصلحة الدول المنتجة للنفط ويراعي الأسواق العالمية ويدعم أسعار النفط بشكل كبير ومن شأنه تحقيق توازن بين معدلات الطلب ومستويات الانتاج.

بدوره قال رئيس مجلس الأعمال الكويتي في دبي فراس السالم إن قرارات خفض الانتاج تسعى للحفاظ على قوى العرض والطلب العالمية والحد من تراكم الفوائض عبر ضبط مستويات الانتاج في ظل مخاوف من تراجع الطلب على النفط بسبب أداء الاقتصاد العالمي لافتا إلى أن "نسب الخفض هذه لا تتجاوز 3ر7 بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي".

وأكد السالم أهمية الحفاظ على توازن أسواق النفط ودعم الاستثمارات بالتنقيب والانتاج لتغذية العالم بإمدادات مستدامة من النفط ومشتقاته وإبقائه بعيدا عن القرارات السياسية لاسيما وأن لجان منظمة (أوبك) ترفع توصياتها بالتقارير الفنية بشفافية عالية.

وذكر أن دول الخليج تسعى منذ عقود لضمان ديمومة الصادرات النفطية لمختلف دول العالم إذ تعمل على زيادة إنتاجها بالمستقبل لتلبية الزيادة العالمية المتوقعة على مشتقات البترول ومن ضمنها دولة الكويت التي أعلنت عن رفع انتاج البترول إلى مستوى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2035 تفعيلا لدورها كمزود رئيسي للطاقة عالميا والتزاما منها مع الشركاء الاستراتيجيين من مختلف دول العالم.

وكانت كل من السعودية وروسيا والإمارات والعراق والكويت والجزائر وسلطنة عمان وكازاخستان أعلنت أمس تخفيض إنتاجها النفطي من مايو المقبل حتى نهاية 2023 بكميات متفاوتة.

ويبلغ حجم الخفض الطوعي للسعودية نحو 500 ألف برميل يوميا ابتداء من مايو المقبل وحتى نهاية عام 2023 فيما يبلغ نصيب الكويت من الخفض نحو 128 ألف برميل يوميا والإمارات بنحو 144 ألف برميل يوميا وستقوم سلطنة عمان بخفض إنتاجها بنحو 40 ألف برميل.

كما ستخفض روسيا إنتاجها بمعدل 500 ألف برميل يوميا وكازاخستان بمعدل 87 ألف برميل يوميا وكذلك الجزائر بمقدار 48 ألف برميل والعراق بواقع 211 ألف برميل يوميا.

وكانت (أوبك +) قررت في أكتوبر الماضي خفض الإنتاج بنحو مليوني برميل يوميا وكانت التوقعات تشير إلى أن التحالف سيحافظ على هذا المستوى في اجتماعه المقرر اليوم الاثنين.

وانخفضت أسعار النفط في مارس الماضي إلى أدنى مستوى لها في نحو 15 شهرا بسبب الاضطرابات في القطاع المصرفي.

ارتفاع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون 0.9 % خلال مارس

«المركز»: تعافي الأسواق الخليجية والعالمية رغم حالة عدم اليقين

أوضح المركز المالي الكويتي "المركز"، في تقريره الشهري عن أداء أسواق الأسهم الخليجية لشهر مارس 2023، أنالسوق الكويتيشهد تراجعاً خلال الشهر، بخسارة شهرية بلغت نسبتها2.7 %. ومن بين القطاعات في بورصة الكويت، كان مؤشر قطاع التأمين الرابح الأكبرخلال الشهر بارتفاع وصل إلى 17.4 %، بينما خسر قطاع السلع الاستهلاكية7 % خلال مارس. ومن بين شركات السوق الأول، حقق سهم هيومان سوفت وسهم كيبكو أكبر مكاسب خلال الشهر بنسبة 8.8 % و5.7 % على التوالي. وجاءت مكاسب كيبكو مدعومة بنتائج أعمال قوية للربع الرابع من العام 2022. وأعلنت الشركة عن صافي ربح قدره 25.2 مليون دينار كويتي لعام 2022، بزيادة 44 % عن العام السابق. وكان سهم بنك بوبيان وبورصة الكويت الأكثر انخفاضاً خلال الشهر عند 15.9 % و11.1 % على التوالي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 3.22 % على أساس سنوي و0.16 % على أساس شهري في فبراير مدفوعاً بشكل أساسي بأسعار الأغذية والمشروبات. ولم يرفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم خلال الشهر على الرغم من رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وفي فبراير، ظل نمو سوق الائتمان في الكويت ثابتاً، مما أدى إلى انخفاض نمو سوق الائتمان على أساس سنوي من 7.7 % في يناير إلى 6.6 % في فبراير. وانخفض الائتمان الأسري للمرة الأولى منذ مايو 2020 بينما زاد الائتمان التجاري 4.3 % على أساس سنوي خلال الشهر.

وعلى صعيد المنطقة، جاء أداء الأسواق الخليجية متفاوتاً، وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي (S&P GCC Composite) بنسبة 0.9 % خلال الشهر. وسجل المؤشر العام لسوق أبوظبي وسوق قطرأكبر تراجع في مارس بنسبة4.2 % و3.4 %، على خلفية تراجع أسعار الأسهم المصرفية. وكان مؤشر السوق السعودي الرابح الأكبر بنسبة 4.8 % خلال نفس الفترة، مدعوماًبأرباح الشركات القيادية في السوق. وارتفع سهم الاتصالات السعودية ومصرف الراجحي بنسبة 13.9 % و4.6 % على التوالي.

وأوضح التقرير أن المصارف المركزية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر قدرفعت أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، لتواكب سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وقد ذكرت ستاندرد آند بورز غلوبال أنه من المتوقع أن تظل البنوك الخليجية مستقرة برغم انهيار بنك سيليكون فالي،وذلك بسبب السيولة القوية على خلفية نشاط الإقراض المحدود في الولايات المتحدة الأمريكية والاستثمار في أدوات مصرفية ذات جودة ائتمانية عالية أو مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ووفقاً لوزارة المالية الإماراتية، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة نمواً بنسبة 7.6 % في عام 2022 على خلفية ازدهار النشاط النفطي.وقد ارتفع مؤشرستاندرد آند بورز جلوبال لمديري المشتريات ارتفاعا طفيفا إلى 54.3 في فبراير بعد أن سجل أدنى مستوى في 12 شهراً عند 54.1 في يناير مما يشير إلى انتعاش بطيء في قطاع التصنيع. وأكدت وكالة موديز تصنيف حكومة أبوظبي طويل الأجل للعملة المحلية والأجنبية عند Aa2 وحافظت على النظرة المستقبلية المستقرة مستشهدة بميزانية عمومية قوية وصافي مركز دائن في المستقبل المنظور. كما رفعت موديز توقعاتها للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية إلى 2.5 % في عام 2023 و3.1 % في عام 2024، وسط توقعات باستمرار النشاط القوي للقطاع الخاص غير النفطي. وتباطأ التضخم في السعودية إلى 3 % على أساس سنوي في فبراير من 3.4 % على أساس سنوي في يناير، مع انخفاض أسعار المواد الغذائية والنقل. ورفعت ستاندرد آند بورز جلوبال تصنيفها السيادي للسعودية إلى A/A-1، مستشهدة بخطط الإصلاح والتنويع المتوقعة لتعزيز تنمية القطاع غير النفطي في المملكة والحد من الاعتماد على النفط.

وجاء أداء الأسواق المتقدمة إيجابياً في مارس، حيث ارتفع مؤشر MSCI World بنسبة 2.8 %، وارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 3.5 %. وتأثرت الأسواق العالمية بالضغط الذي تعرض له في القطاع المصرفي نتيجة أزمات بعض البنوك.ورفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في مارس. وسجل مؤشر S&P 500 مكاسب معتدلة على الرغم من رفع أسعار الفائدة، حيث بثت التعليقات التي لا ترجح المزيد من الرفع لسعر الفائدة معنويات إيجابية بين المستثمرين. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 10.4 % على أساس سنوي في فبراير، بما فاق التوقعات. وإزاء ذلك، رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25 %. ورفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 3 % لكبح جماح التضخم المتصاعد على الرغم من المخاوف بشأن الضغوط على النظام المالي. وفي منطقة اليورو، انخفض التضخم إلى 8.5 % في فبراير من 8.6 % في يناير، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الطاقة. وارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو من ستاندرد آند بورز من 52 في فبراير إلى 54.1 في مارس مما يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي. كما ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بنسبة 2.7 % خلال الشهر.

وسجلت أسعار النفط تراجعاً بنسبة 4.9 % لتغلق عند 79.8 دولاراً للبرميل. وفي مارس 2023، بسبب التحديات في القطاع المصرفي التي تثير المخاوف بشأن حجم الطلب مستقبلاً، وبيع روسيا النفط إلى الهند والصين بمستويات عالية وبسعر مخفض. وخفض باركليز توقعاته لأسعار النفط لعام 2023 بمقدار 6 دولارات أمريكية للبرميل إلى 92 دولاراً أمريكياً للبرميل، بسبب زيادة الإنتاج من روسيا. ومن ناحية أخرى، أكدت منظمة أوبك+ أن تقلبات الأسعار سببها مخاوف القطاعات المصرفية وأن الأسعار ستعود إلى طبيعتها قريباً، حيث لم يكن التقلب ناتجاً عن تغيرات في ميزان العرض والطلب على النفط. وارتفعت أسعار الذهب بنسبة 7.7 % في مارس إلى 1956.6 دولار للأونصة بسبب ضعف الدولار. وظل الذهب أفضل فئة أصول لجهة الأداء في عام 2023.

ومع حلول شهر أبريل 2023، من المتوقع أن تراقب الأسواق العالمية باهتمام أي مؤشرات من البنوك المركزية العالمية فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة. وعلى الرغم من أنه من المتوقع عقد الاجتماع القادم لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2023، فمن المرجح أن تتسبب أي مؤشرات من رئيس البنك في حدوث اضطراب في الأسواق، حيث بدأت بالفعل آثار الزيادات في أسعار الفائدة تظهر على القطاع المصرفي. ومن المرجح أيضاً أن تكون أسعار النفط، التي تعرضت للتراجع مؤخراً، حساسة لهذه التغييرات.

التباين يهيمن على مؤشرات البورصة

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها العام 17ر5 نقطة ليبلغ مستوى 7039ر97 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر25 في المئة.

وتم تداول 115ر8 مليون سهم عبر 8235 صفقة نقدية بقيمة 40ر2 مليون دينار (نحو 121ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 14ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5488ر58 نقطة بنسبة ارتفع بلغت 0ر26 في المئة من خلال تداول 38ر3 مليون سهم عبر 2005 صفقات نقدية بقيمة 4ر3 مليون دينار (نحو 13 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 28ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7810ر99 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر36 في المئة من خلال تداول 77ر5 مليون سهم عبر 6230 صفقة بقيمة 35ر8 مليون دينار (نحو 108ر4 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 14ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5558ر71 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر27 في المئة من خلال تداول 36ر17 مليون سهم عبر 1760 صفقة نقدية بقيمة 2ر4 مليون دينار (نحو 12ر7 مليون دولار).

وكانت شركات (يوباك) و(ابار) و(أرجان) و(وثاق) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(وطني) و(أجيليتي) و(بنك بوبيان) فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة في حين كانت شركات (تنظيف) و(الرابطة) و(الأنظمة) و(عمار) الأكثر انخفاضا.